



# الملخص التنفيذي للقراءة التحليلية لتبعات إعصار شاهين وإدارة الأنظمة

مركز المياه الهادئة للدراسات الاستراتيجية والقانونية





## الملخص التنفيذي للقراءة التحليلية لتبعات إعصار شاهين وإدارة الأزمة

### مقدمة

تعرضت سلطنة عمان مؤخراً لأنواء مناخية استثنائية تمثلت في الإعصار (شاهين)، والذي أدى إلى أضرار في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، الأمر الذي دفع بالسلطنة للتحرك من خلال المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني وعموم الشعب لإدارة تبعات هذا الإعصار، والجدير بالذكر أنها ليست المرة الأولى التي تتعرض لها سلطنة عمان لهذه النوعية من الأعاصير على عموم البلاد شمالها وجنوبها، ولكن الشاهين هذه المرة كانت له كلمة أخرى حيث ضرب منطقة تعد الأكثر كثافة في السكان، ومهبط العديد من الأودية والشعاب.

من هذا المنطلق عكف مركز المياه الهادئة للدراسات الاستراتيجية والقانونية على دراسة تقدير الموقف لتبعات الإعصار، مساهمة من المركز لإعطاء صورة واقعية لما حدث وكيف حدث وما بعد الحدث، وما بعد الحدث، من خلال المحاور التالية:

- الإعتبارات الاستراتيجية.
- الوضع بعد الإعصار.
- إدارة الأزمة.
- نقاط القوة.
- التحديات.
- التوجهات الاستراتيجية لسلطان عمان.
- الدروس المستفادة.

### الاعتبارات الاستراتيجية

١. التغيرات المناخية، والاحتباس الحراري.
٢. توجهات الرأي العام العماني.
٣. الأزمة الثالثة التي تتعرض لها السلطنة بعد وفاة السلطان قابوس (الأزمة الاقتصادية، كورونا، شاهين)
٤. العلاقات الدولية للسلطنة بعد اعتلاء السلطان هيثم العرش.
٥. تاريخ الشعب العماني مع الأحداث الجسام ونواب الدهر.



## الوضع بعد الإعصار

١. خسائر في الأرواح بلغت (١٢) حالة وفاة.
٢. تقطعت السبل بأعداد كبيرة من المواطنين قد تصل إلى (١٠٠) ألف أويديون.
٣. غمرت المياه مساحات هائلة من ولايات (المصنعة، السوق، الخابورة، صحم).
٤. مسحت بعض القرى أو أجزاء منها التي كانت في أو بالقرب من مجاري الأودية.
٥. تضررت بشكل كامل أو جزئي الألاف من منازل المواطنين.
٦. أضرار بالغة في ممتلكات المواطنين (المزارع، الحيوانات، مواقع الأنشطة التجارية، العربات، ..... وغيرها).
٧. تأثيرات مباشرة على البنى التحتية (الطرق، شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات، .... وغيرها).
٨. تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

## إدارة الأزمة

## قبل الإعصار

١. تفعيل اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة قبل الإعصار بأيام، ومتابعة تحركات الإعصار والدراسات التحليلية المصاحبة له.
٢. إخلاء المناطق الواقعة في خط سير الإعصار.
٣. تفعيل مراكز الإيواء.
٤. تجهيز موجودات البحث والإنقاذ.

## بعد الإعصار

١. استنفار فرق الإغاثة بعد وقت قصير من هدوء نشاط الإعصار.
٢. تشكيل لجنة وزارية لمتابعة وإدارة تأثيرات الإعصار.
٣. انطلاق الحملة الوطنية من أبناء الشعب لموازة المتضررين، بشريا وماديا.
٤. استنفار المؤسسات الخدمية لإعادة الخدمات الأساسية.
٥. دعم الحكومة للحملة الوطنية الشعبية وتنظيمها.



## تقييم اللاعبين والمساهمين

المؤسسة	سرعة الإستجابة	درجة الرضا
اللجنة الوطنية لإدارة الحالات الطارئة	فوري	مرضي
البحث والإنقاذ	فوري	مرضي
المجتمع المدني	سريع	مرضي جدا
الخدمات العامة	سريع	مرضي
الأفراد	متوسط	مرضي جدا
الشركات العائلية الكبرى	ضعيف	غير مرضي
الشركات الحكومية	متوسط	مرضي
البنوك	متوسط	متوسط
المستثمرين الأجانب	ضعيف	غير مرضي

\*يعتبر هذه التقييم خاص بمركز المياه الهادئة للدراسات الاستراتيجية والقانونية ويعبر عن رأي المركز ولا يمتد إلى غيره من المؤسسات الاستطلاعية الرسمية أو الدولية.

## نقاط القوة

- الإشراف السلطاني المباشر.
- تراكم الخبرات في إدارة الحالات الطارئة.
- اللحمة الوطنية، ودعم الشعب للشعب.
- السرعة في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ.
- التفاعل الإيجابي للمؤسسات الخدمية.
- انشاء صندوق للحالات الطارئة.
- مؤازرة المجتمع الدولي للسلطنة معنويا وسياسيا.
- ظهور قوة ناعمة في المؤسسة السلطانية العمانية.



## التحديات

١. تقلبات الرأي العام، وانخفاض مستوى الرضى المجتمعي قبل الاعصار.
٢. تحديات تنفيذ إجراءات الحماية من الأعاصير والكوارث الطبيعية والفيضانات.
٣. تحديات توفير السيولة المالية للتعويضات وإعادة البنى الأساسية.
٤. تحديات إدارة الجوانب الاجتماعية للأسر العمانية.
٥. التحديات السياسية المتعلقة بالمساعدات الخارجية.
٦. التحديات المتعلقة بالإعلام الحكومي في ظل تفوق الإعلام الاجتماعي.
٧. تحديات إدارة ملف الباحثين عن عمل في مرحلتي ما قبل وما بعد الإعصار.
٨. تحديات تواصل السلطتين التنفيذية والتشريعية مع الشباب.
٩. تحديات انخفاض شعبية مجلس الشورى العماني.
١٠. تحديات استمرار الاعتقاد بوجود الفساد المالي والإداري ومطالبات الرأي العام بمحاسبة الفاسدين.

## التوجيهات الاستراتيجية لسلطان عمان

- لقد تم استنباط توجيهات سلطان عمان من خلال الخطاب السلطاني وإجتماع مجلس الوزراء العماني بعد الإعصار، على النحو التالي:
١. توجيهات بالعمل على الجاهزية المسبقة للتعامل مع الحالات الطارئة مستقبلاً.
  ٢. الإتصال مع الشباب والاستماع إلى تطلعاتهم واحتياجاتهم.
  ٣. عقد اللقاءات الدورية مع الشباب.
  ٤. تكليف مجلس الوزراء بمتابعة مبادرات التوظيف.
  ٥. الحفاظ على الإستدامة المالية واستمرار مسارات التنمية.
  ٦. التكامل بين مؤسسات الدولة، وتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠.
  ٧. الإسراع في تجاوز تبعات الإعصار وإصلاح البنى الأساسية وتعويض المتضررين.
  ٨. بعد الثناء على اللحمة الوطنية شجع سلطان عمان المواطنين على الاستمرار في تلاحمهم وتعاضدهم في مواجهة الظروف والمتغيرات.
  ٩. أوامر بإنشاء صندوق وطني للحالات الطارئة.
  ١٠. إعطاء رسائل سياسية عميقة للداخل والخارج، والتأكيد على قوى الوطن الناعمة والصلبة.
  ١١. توجيهات مباشرة من السلطان للمؤسسات العامة بضرورة الإرتقاء بمستوى الأداء على كافة الأصعدة.



١. أن وجود اللحمة العمانية وإرتقاء الشعب إلى مستوى الأحداث الجسمام يعزز من قوى الدولة الذكية، وهو الدرس الأسى الذي يجب تحليله وتعزيزه.
٢. أن طاقات الشباب هائلة وإن استغلالها وإدارتها يحقق غايات الوطن الاستراتيجية.
٣. أن استخدام القوى الصلبة في فضاءات مغايرة لمهامها الرئيسية يحقق الإستفادة المادية لمقدراتها، ويرفع من مستوى الرضا الشعبي للسلطة التنفيذية.
٤. أن الرأسماليين العمانيين والعوائل الاقتصادية الكبيرة يتوقع منهم المزيد من المساهمات المالية والعينية في الأزمات.
٥. أن تحمل الشعب للتبعات الاجتماعية الناتجة عن خطة التوازن المالي وإدارة الأزمة الاقتصادية أمر لا مناص منه للمرور من نفق الأزمة الاقتصادية نحو التنمية والإزدهار.
٦. أن الإرث الديمقراطي (إنشاء مجلس الشورى) الذي سارت عليه السلطنة خلال الخمسين عاما هو مكسب استراتيجي يستحق الدعم والتفعيل، الأمر الذي يحقق الغاية من إنشائه، خاصة في ظروف الأزمات والكوارث.
٧. أن تفوق الإعلام الاجتماعي البديل على نظيره التقليدي، أصبح أمرا حتميا في الأحداث الكبيرة والكوارث الطبيعية وغيرها.
٨. أن التخطيط العمراني الذي يراعي الطبيعة والبيئة أصبح أمرا حتميا لا مناص منه.
٩. أن السرعة في الإستجابة للحوادث الكبار والأنواء المناخية الجسمام والتخفيف من ألام المتضررين يحدد مستويات الرضا والروح المعنوية للشعب، وينعكس على الولاء والانتماء، ويعطي رسائل سياسية للداخل والخارج.
١٠. أن المراقبين والمحللين في الخارج يراقبون إدارة سلطنة عمان للأزمة وقيمون من خلالها مدى صلابة الدولة وعوامل قوتها، الأمر الذي ظهر جليا في هذه الأزمة.
١١. أن تنفيذ الرؤى السلطانية في التخلص من البيروقراطية الإدارية أصبح محوريا لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٤٠ ويعزز من مستويات الرضا لدى عموم الشعب، ويحقق التناغم مع مطالبه.
١٢. أن توزيع المساعدات يجب أن يتم وفق آلية تضمن وصولها لمستحقيها، وأن ظهور حالات فردية تستغل الظروف للتربح المادي، أمر لا مفر منه في حالات الكوارث والأزمات.

